أنه سيكون تقصيراً تاريخياً اذا لم تتفهم حكومة بيغن خطورة الوضع ، وتمسكت بقضايا هامشية ، مثل حق الاستيطان ، وبهذا تعرض مستقبل اسرائيل للخطر » (يهوشواع تدمور ، « دافار » ، ١٩٨٠/٣/٢٥) .

ولكن وزير الداخلية يوسف بورغ ، يعارض تطبيق الحكم الذاتي في غزة . فقد صرح أثناء لقائه بوفد من لجان مستوطنات غوش قطيف : « أنه يحبذ عدم تطبيق مشروع الحكم الذاتي في قطاع غزة قبل [الضفة الغربية] . وأنه يعارض اقامة مكتب ارتباط مصري في قطاع غزة ، لأن ذلك يعطي مصر موطىء قدم على مقربة من الحدود مع اسرائيل . وان تأثيراً مصرياً قوياً في قطاع غزة يعيد مصر للوضع الذي كان قبل حرب الايام الستة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٩ ، ١٠,٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٩) .

نقاط الخلاف حول الحكم الذاتي

تحدث اسحاق شامير ، وزير الخارجية الاسرائيلي ، للمرة الاولى امام اعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ، فأشار الى الخلافات بين مصر واسرائيل بشأن مفاوضات الحكم الذاتي ، وقال : « اتضح خلال الجولة الاخيرة لمفاوضات الحكم الذاتي ، ان مصر واسرائيل تختلفان في كل المواضيع المتعلقة بالحكم الذاتي ، باستثناء تلك التي تتناول الانتخابات » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٨ ، ٨ و٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٨) . واشار البعض الى نقاط جوهرية تتمركز حولها الخلافات في تلك المفاوضات ، فذكر : « ان اسرائيل تتحدث عن مجلس اداري ، بينما تتحدث مصر عن سلطة حكم ذاتي . وكذلك تتحدث اسرائيل عن مجلس مؤلف من احد عشر عضواً ، بينما تتحدث مصر عن ثلاث سلطات ، تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وترغب اسرائيل في تحديد صلاحيات المجلس الاداري ، بينما تطالب مصر بمنحه [المجلس] كافة صلاحيات الحكم العسكري . وترى اسرائيل ان قضايا الامن في [الضفة الغربية] تخضع فقط لاعتباراتها ، بينما تعتقد مصر ان هذه المسألة هي احدى المشاكل التي تخضع للمفاوضات . وتسعى اسرائيل لكي تحتفظ بمصدر الصلاحيات (قوانين الحكم العسكري) لكيفية عمل مجلس الحكم الذاتي ، بينما تتحدث القاهرة عن ايجاد مصدر صلاحيات جديد » (عوزي بنزيمان ، « هآرتس » ، ١٩/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة أخرى يتحدث بعض المعلقين الاسرائيليين عن الاختلافات بين مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد ، والمشروع الاساسي الذي طرحه بيغن على الجمهور الاسرائيلي ، في خطابه امام الكنيست يوم ٢٨/١٢/١٩٧٧ . وقد اعتبر البعض ان مناحيم بيغن ، قد قدم تنازلات كثيرة بموافقته على المشروع الجديد ، وأنه لم يتقيد بالنص الاساسي الذي طرحه هو نفسه ، وفيما يلي اهم نقاط الاختلاف كما طرحها نكبو آدار (« **حوتام** » ، ، ٢٨/٣/١٩٨٠) .

● تحول هذا المشروع من مشروع دائم الى مشروع انتقالي لحل وسط ، لفترة لا تزيد عن خمس سنوات .

● تحول مشروع الحكم الذاتي في كامب ديفيد ، من ادارة ذاتية للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الى مشروع للاجابة عن « ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، كما أظهر بيغن ، استعداداً للموافقة على ضم « فلسطينيين آخرين » الى الوفدين المصري والأردني ، بالأضافة الى هؤلاء الذين يعيشون في المناطق (المحتلة) .

● حسب ادعاء بيغن ، ان حكومة اسرائيل والحكم العسكري هما مصدر الصلاحيات للحكم الذاتي ، واما اتفاقيات الاطار (كامب ديفيد) فتنص على ان صلاحيات الحكم الذاتي تأتي من اتفاقية دولية تشترك فيها مصر والولايات المتحدة واسرائيل .

● جاء في مشروع الحكم الذاتي الاساسي ، ان الجيش الاسرائيلي هو الذي سيقوم بكافة المهمات الامنية والنظام العام ، ولكن تم في كامب ديفيد نقل تلك الصلاحية الى « قوة شرطة محلية قوية » ستضم أيضاً مواطنين اردنيين ، وستعمل بالتنسيق مع اسرائيل بكل ما يتعلق بمحاربة الارهاب . كما وافقت اسرائيل على « انسحاب قوات اسرائيلية مسلحة واعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية هناك على مناطق امنية خاصة » .

● اعطى مشروع الحكم الذاتي الاساسي السكان الخيار بين الجنسية الاردنية والاسرائيلية .